

## اليونان ولعنة (المائدة المجانية)

## أليكس أليكسييف

موقع قضايا أمن الأسرة

10 مارس 2010

Greece and the Curse of the Free Lunch

By Alex Alexiev

Family Security Matters Website

ترجمة: علي الحارس

• أليكس أليكسييف • باحث في مركز هيدسون.

بينما تقدم الحكومة اليونانية خططها التقشفية لاقتطاع عدة نقاط من عجز ميزانيتها الذي بلغ (12.7%) عبر رزمة من الإجراءات تتضمن تخفيضا في الرواتب وزيادة في الضرائب وسط تصفيق الاتحاد الأوروبي. يبقى الحل النهائي للأزمة المالية اليونانية بعيد المنال.

إن اليونانيين يتحدثون بشجاعة عن حل مشكلاتهم بأنفسهم. حتى وهم يستمرون في الطلب من شركائهم الأوروبيين أن يبدوا «التضامن» معهم. وكلمة «التضامن» تعني في هذه الحالة تقديم ضمانات مالية لديونهم التي لا يمكن السيطرة عليها. ودول أوروبا الغربية التي تملك المال، وفي مقدمتها ألمانيا، غير متحمسة أبدا لتسديد ديون اليونان، ولكن هذه الدول تعي أن العجز اليوناني سيعدي الدول الأوروبية الأخرى التي تعاني من ديون هائلة. وربما تصل العدوى إلى اليورو ذاته. أضف إلى ذلك أن مصارف أوروبا الغربية استثمرت أموالا طائلة في سندات أربع دول متعثرة اقتصاديا (البرتغال، إيطاليا، اليونان، اسبانيا). وعوضا عن تقديم حلول متينة، بدأت دول أوروبا الغربية بمناقشة القدرات المزعومة لصندوق النقد الأوروبي باعتباره الملجأ الأخير المحتمل للدول الأوروبية التي تأخرت في سداد ديونها. علما بأنها تعي في الوقت نفسه أن هذه الهيئة المالية لا تمت لموضوع الأزمة الراهنة بأية صلة.

كما هو الحال دائما، ثمة قلة من المهتمين باستكشاف الأسباب الحقيقية لانهايار اليونان: فاليساريون، ومن ضمنهم الحكومة اليونانية، يتمتمون بحقد كلاما عن تأمر محلي حركة السوق، ووكالات التصنيف الائتماني الفاسدة، والقوى الخارجية الخبيثة (وهذا إن لم تذكر بالاسم) لتدمير الجمهورية المجيدة: أما اليمينيون فهم أكثر واقعية.

## اليونان ولعنة (المائدة المجانية)

حيث يرى مفكروهم أن الإنفاق غير المسؤول، والإحصاءات الوهمية، والفساد الحكومي تشكل الأسباب الجذرية لكارثة كان يمكن تفاديها؛ ولكن أقل القليل، من اليساريين واليمينيين على حد سواء، تكلف عناء التفحص الدقيق لما تسبب به النظام الاقتصادي اليوناني نفسه من عاصفة شعواء ضربت اليونان وهددت الاتحاد الأوروبي بأجمعه واليورو معه.

لمعرفة ذلك ينبغي أن نتجول قليلا في تاريخ عضوية اليونان في مشروع الدمج الأوروبي. لقد ولدت فكرة الوحدة الأوروبية في أعقاب التجربة الكارثية التي مرت بها القارة العجوز بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تصميم الجميع على عدم السماح بوقوع مثل هذه المذبحة على التراب الأوروبي مرة أخرى. وكان مؤسسو المشروع الأوروبي من عمالقة السياسة كالألماني كونراد اديناور (Konrad Adenauer) والفرنسي روبرت شومان (Robert Schuman) والإيطالي السيدي ديغاسبيري (Alcide de Gasperi) على وعي بأن الوحدة السياسية تأخذ وقتا طويلا جدا كي تتحقق. لذلك وجهوا اهتمامهم عوضا عن ذلك إلى الدمج الاقتصادي والأسواق المفتوحة، وذلك في محاولة منهم لتنمية تكامل اقتصادي يمنع القومية العدوانية من الظهور مرة أخرى على مسرح الأحداث. لكن نبل هذه الأهداف لم تحمها من أنياب المصالح المحلية الضيقة، ومن ذلك مثلا ما حدث حينما طالبت فرنسا أن تنصاع ألمانيا لمنحها مساعدات كبيرة تكاد لا تنتهي للمزارعين الفرنسيين غير الكفوئين ضمن مخطط رعاية اجتماعية أطلق عليه اسم (السياسة الزراعية العامة CAP)، وهو ما حصلت عليه لاحقا. وفي نهاية سبعينيات القرن المنصرم تحققت نسخة مبكرة من الاتحاد الأوروبي تحت مسمى (المجموعة الأوروبية)، وضمت تسع دول، ولكن معظم الدول الأوروبية كانت في ذلك الوقت قد خضعت تدريجية لايدولوجيا جماعية جنبا إلى جنب مع نقابات عمالية متطرفة، ومخططات ضخمة لإعادة توزيع الثروة، وإحساس متحمس متناقض نحو ما يسمى اقتصاد «السوق الاجتماعي»، وسار المشروع دون عقبات لفترة من الوقت لأن الدول الأعضاء الأولى في الاتحاد، وهي من دول أوروبا الغربية، كانت

## اليونان ولعنة (المائدة المجانية)

تمر بمستويات متقاربة من النمو الاقتصادي. كما كانت المناطق القليلة التي تفتقر إلى التنمية، كجنوب إيطاليا، لا تلقي على النظام الجديد عبئاً بأكثر مما يستطيع.

بدأ مسار الأمور بالتحول إلى الأسوأ عام 1981، وذلك حين تم قبول اليونان، وبعدها بقليل: إسبانيا والبرتغال، كأعضاء في المجموعة الأوروبية على الرغم من أن أوضاعها الاقتصادية كانت بعيدة جداً عن الوصول إلى مستوى أوروبا الغربية؛ فهذه الدول الثلاث جميعها كانت قد خرجت قبل أعوام معدودة من ظل أنظمة ديكتاتورية متعسفة، وكانت هذه العضوية دون شك بمثابة فتح الباب خلال العقود القادمة أمام الدول الأوروبية المتخلفة اقتصادياً لتنضم إلى المجموعة وتتمتع بمنزلة المتلقي للمساعدات التي توفرها العضوية. أما دول أوروبا الغربية فتوقعت بأن قبول هذه الدول التي لا يمكنها التنافس معها اقتصادياً سيمنح صناعات المناطق الأكثر إنتاجاً في ألمانيا وشمال أوروبا سوقاً محمية جديدة سهلة لا تكلفها غير (المائدة المجانية) غير المكلفة نسبياً؛ وتفاقم هذا الخطأ بعد عشرة أعوام بقبول اليونان عضواً في مجموعة اليورو على الرغم من أن هذه العضوية لم تكن ممكنة لولا قيام اليونان بتزوير بيانات اقتصادها لتتوافق مع الشروط المطلوبة، وهو أمر أثار ارتياباً في حينه، لكنه حقيقة معلنة في الوقت الراهن.

خلال العقود الثلاثة التي تلت انضمام اليونان إلى الحظيرة الأوروبية، كانت اليونان متلقياً لمساعدات هائلة (بالقياس إلى اقتصادها) في كل المجالات التي يمكن أن نتخيلها؛ ففي مجال الزراعة تلقت أكبر المساعدات بالنسبة إلى عدد السكان، أضف إلى ذلك المنح الأكبر تحت مسميات عديدة كـ«البنوية» و«التلاحمية»، ولا زالت الأموال تتدفق دون نهاية في المستقبل المنظور، وعلى الرغم من أنها تحتل المرتبة (26) في قائمة أغنى دول العالم، نجدها مستمرة باستقبال (24) مليار دولار كل 6 أعوام لمشاريع البنية التحتية وحدها.

لقد كان لنفسية (المائدة المجانية) التي أذكتها المنح، كما توقع البعض من قبل، أن تتفاقم أكثر وأكثر بفعل الأموال السهلة التي تدفقت بفعل اليورو؛ فبعد أن كان يفترض

## اليونان ولعنة (المائدة المجانية)

بها أن تكون عضوا متوازنا في النادي الحصري للعملة الجديدة المستقرة. أصبحت اليونان بين ليلة وضحاها مجرد مستفيد من رصيد وفير سهل لم تكن لتحلم به بالنظر إلى قدراتها الاقتصادية الخاصة بها. ولم تتردد في إرضاء شهوتها نحو الاستدانة والإنفاق بينما كانت تلتفح الأباطيل عن حالة اقتصادها لتعطيها مظهر النزاهة المالية التي ينص عليها ميثاق الاتحاد الأوروبي بعبارات فضفاضة.

إذا نظرنا إلى الوضع اليوناني من الخارج نجد دولة فقيرة من دول البلقان وقد تدبرت أمرها لتتحول نظريا إلى يوتوبيا اشتراكية بين ليلة وضحاها: فمنذ انضمامها إلى مجموعة اليورو. قامت الحكومات اليسارية الاشتراكية التي هيمنت على معظم هذه الفترة بزيادة الإنفاق على المساعدات الاجتماعية كل عام بنسبة تتجاوز نمو الناتج الوطني الإجمالي بمقدار (3.6%)، وهذه النسبة تبدو خيالية لأنها ضعف المعدل الأوروبي العام (2%). إن موظفي القطاع العام، وهم العمود الفقري لحزب (باسوك) الاشتراكي، يشكلون (25%) من القوة العاملة في البلاد. لكن مجموع رواتبهم (مع التقاعدية منها) وصل إلى أكثر من نصف الميزانية عام 2008، حيث كثيرا ما تصل المكافآت الإضافية في الراتب إلى نسبة (90%) منه. كما يستلم الموظف قيمة راتبين إضافيين في نهاية كل عام إضافة إلى حوافز أخرى، ويتقاعد الموظف اليوناني في سن الثامنة والخمسين براتب تقاعدي يبلغ (80%) من راتبه الأخير. مما يجعله أفضل وضعاً من نظيره الألماني التعيس الذي دفع من جيبه الأموال التي يسرت لليونانيين ذلك.

أما الآن فقد تبين أن ذلك كله لم يكن إلا سرايا. وانكشفت جنة المغفلين التي بناها اليونانيون على حقيقتها. ولم يبق إلا الواقع على بشاعته. إن ما يتقاضاه اليونانيون من رواتب يزيد بنسبة (30%) في أقل تقدير على أي معدل إنتاجية يمكنهم ضمانه. وما زالوا يراوون مكانهم على حساب عجز لا يطاق في الميزانية ودين وطني يصل إلى (120%) من الميزانية. أضف إلى ذلك أن ثلاثة عقود من المنح الأوروبية أو عقداً من الأموال السهلة لم تتمكن في الحقيقة من مساعدة الاقتصاد اليوناني على أن يكون أكثر تنافسية أو

## اليونان ولعنة (المائدة المجانية)

أن يتولد عنها مستوى معيشي قابل للاستمرار؛ بل إنها على العكس من ذلك قد تكون ساعدت على تدهور الأوضاع؛ فاليوم لا يمكن وصف الصناعة أو الزراعة في اليونان بأنها قادرة على التنافس الحقيقي مع غيرها مما أدى إلى أن تستورد اليونان بمقدار ثلاثة أضعاف صادراتها. ويوجد فيها قطاع عام يرقد ميتا في نهاية قائمة الدول الـ(23) المتقدمة من حيث الكفاءة، وحرية اقتصادية تحتل المنزلة (81) عالميا لتتخلف بذلك عن العديد من دول العالم الثالث. ولا يتفاجأ المرء حينما يعلم أن نفسية (الاستحقاق) أسقطت اليونان في مستنقع فساد لا يدانيه في العمق غير روسيا. وقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية مؤخرا إلى أن العائلة اليونانية العادية تنفق 2500 دولار سنويا على الرشاوى للحصول على خدمات حكومية مجانية كرخصة القيادة أو سرير في مستشفى.

لا ينبغي لأي مما ذكرناه سابقا أن يفاجئ من تدارس قضية (لعنة المائدة المجانية) في مجتمعات (الخدمات الاجتماعية) المعاصرة. وإن كان ذلك لا يرد أبدا في أي محضر من محاضر اجتماعات الاتحاد الأوروبي لتدارس أزمة اليونان.

### إلى أين تمضي الأزمة؟

إن التفاؤل الذي عبر عنه مسؤولو الاتحاد الأوروبي بعد أن قدم رئيس الوزراء اليوناني بابانديرو حزمة الإجراءات التقشفية وقدرة اليونان على بيع سندات خزينة بقيمة 4.8 مليار يورو بفائدة (6.64%) ما هو إلا محض آمال. وذلك لأن اقتراض المال بهذه الفائدة في بلد يزرح حاليا تحت وطأة دين مقداره 300 مليار يورو لا يمكن اعتباره من الحلول حتى وإن كان اليونانيون قادرين على الاستمرار بالاستدانة. ولكنهم قد يجدون حلا بتخفيض الرواتب والأجور إلى حد يتماشى مع معدل الإنتاجية. ولكن هذا يعني أن مستوى المعيشة سينخفض بمقدار الثلث. وهذا ما لن تسمح النقابات المتطرفة بحدوثه.

من سوء حظ أوروبا أن اليونان ليست وحدها التي تعاني من أوقات عصيبة. فإيطاليا واسبانيا والبرتغال اتبعت النموذج السابق نفسه في تضخم الإنفاق والأجور. وفقدت القدرة

## اليونان ولعنة (المائدة المجانية)

على التنافس واقتربت من حافة الهاوية. وإذا ما قام الاتحاد الأوروبي بدفع الأموال اللازمة لإنقاذها. وإن كان ذلك ممكناً. فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى دمار محتوم لاستقرار اليورو والاتحاد الأوروبي نفسه.

قبل عقد من يومنا هذا. رأى الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) أن أي اتحاد مالي ذي عملة خاصة به ودون حكومة مركزية يميل إلى الانهيار بأزمة اقتصادية خطيرة لأن الدول المختلفة المشاركة فيه تكون عرضة لـ«صدّات غير متماثلة». ومن يراقب الوضع الاقتصادي العالمي لن يتفاجأ كثيراً إذا رأى نبوءة فريدمان تتحقق.